

غير واضحة تصوير

الملك يوجه بالبرص على تنفيذه للحصول على خدمات متميزة

## تخصيص 3 مليارات ريال لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية



حديث بين الملك والأمير نايف



خادم الحرمين وولي العهد خلال جلسة مجلس الوزراء أمس

ترتبط هيئة أبواصفات  
والمقاييس بوير التجارة  
ويعد تشكيل مجلس إدارتها

اعتماد النظام الموحد لرعاية  
أموال القاصرات في دول  
مجلس التعاون الخليجي

الرياض- واس: وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تخصيص ثلاثة ملايين ريال لتمويل اتفاقات الائتمانية الحكومية في المملكة واحتياجاتها، وذلك في اجتماع مجلس وزراء التخطيط والمالية، المنعقد في قصر السلام بالرياض، يوم الخميس 1426/10/1426هـ، وذلك لتغطية نفقات إنشاء وتطوير البنية التحتية، والخدمات الائتمانية الحكومية، لتقديم ما لا يقل عن ٦٠٠ مليون ريال لتمويل اتفاقات الائتمانية الحكومية، ضمن خطة الإنفاق السنوية لعام ١٤٢٧هـ، وذلك من أصل مبلغ ٣٠٠ مليون ريال مخصص لتغطية اتفاقات الائتمانية الحكومية في عموم المحافظات، وذلك لتغطية احتياجات المحافظات من خدمات المواطنين والقطاع الخاص، وما يندرج تحتها من زيادة في الإنفاق العام، ورفع انتاجية القطاع العام، وتحسين مستوى تقديم الخدمات الحكومية.

كما قرر مجلس الوزراء أن يكون الاستقرار في المملكة، والأهتمام في توفر البيئة الجاذبة لجذب الاستثمارات.

وأقر مجلس الوزراء أن يعاد تنكيل التجارة والصناعة، وأن يعاد تنكيل مجلس إدارةتها، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مجلس إدارةها، ورئيس وزارء الطيران المدني.

وأقر مجلس المشتشف العام رئيس اللجنة المسؤولة للتنمية الإدارية، بشأن تنفيذ قطاع المواصلات والمقاولين وضبط الجودة.

ويستكمل مجلس إدارة الهيئة التنفيذية لقطاع المواصلات المقاييس بعد إعادة تشكيله من:

الاقتصادية  
المصدر :  
4593 العدد : 09-05-2006 التاريخ :  
95 المسلح : 19 الصفحات :

أخيراً الموافقة على تعيين أحمد بن مواطني الدولة ذاتها.

محمد بن أحمد السديري سفيراً وقرر مجلس الوزراء الموافقة بالمرتبة الـ14 في وزارة الخارجية على طلب وزير الصحة رئيس مجلس الخدمات الصحية، إضافة ممثل من الهيئة العامة للغذاء والدواء، ترسيخ الهيئة إلى حضوية مجلس التعاون، المشمولون بمحاكم مجلس الخدمات الصحية. وقرر

ولايته، ويجب أن تكون الوصاية بغير أجر إلا إذا أرادت المحكمة بناء على طلب الوصي أن يعين له أجرًا، أو أن يمنحه مكافأة من عملعين، كما ينبغي أن يعامل مواطنو دول هذا النظام في غير دوتهم، معاملة

الولاية على مال القاصر للأجل. ثم لمن تنتقل إليه الولاية حسب الأحوال وفق نظام كل دولة، على أن يشترط في الولي أن يكون ذا أهلية كاملة، وأمينًا على القاصر، وقادراً على القيام بمهام الولاية. فإذا قد أحد هذه الشروط سبت المحكمة لصالون الخليجي، أيضًا عن مدى استناداتها من النظام الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم، وما يتبيّن لها من ملاحظات أو مقتراحات في شأنه، وأبرز ملائم هذا النظام أنه أثاب

وزارة العدل للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، أيضًا عن مدى استناداتها من النظام الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم، وما يتبيّن لها من ملاحظات أو مقتراحات في شأنه، وأبرز ملائم هذا النظام أنه أثاب